

الإصلاح يتواجه مع الناصري في الحديدة

الجنّة في إشارة واضحة إلى هاشم العزّزي، واعتبروا ومحاولة فصل عداد المياه على مقر الإصلاح بسبب عدم تسديده المستحقات للمؤسسة بأنه عمل تقف وراءه عصابة في مؤسسة المياه..
التنظيم الناصري عقد اجتماعاً في محافظة الحديدة.. وبكل ثورية تحدث عن النضال المشترك ودان حملة الإصلاح ضد هاشم العزّزي..
وتوسل الناصريون الإصلاح التوقف عن الإساءات، مهددين باللجوء للقضاء..

احتدم الصراع بين قيادات وقواعد التنظيم الناصري وجماعة الإخوان في محافظة الحديدة وجاءت مشكلة إطلاق الرصاص من داخل مقر الإخوان على لجنة الفصل التابعة لمؤسسة المياه الأسبوع قبل الماضي، لتظهر ردة فعل غاضبة من الإصلاح الذي سخر كل وسائل إعلامه ومليشياته ضد التنظيم الناصري وفي استهداف مباشر للقيادي الناصري هاشم عبدالرزاق العزّزي وكيل محافظة الحديدة..
فقد خرجت عناصر الإصلاح بعد إطلاقهم الرصاص في مسيرة الثلاثاء يطالبون بضغط

9

الميثاق



مواقف



> عندما تسمع قول النظام السابق، أنا اعترض على هذا التوصيف، فالنظام السابق لا يزال معاشاً، والرئيس الحالي كان نظاماً سابقاً، والقوى السياسية بما فيها اللقاء المشترك كانت جزءاً من النظام السابق، ونحن نعرف أن النظام لا يعني الرئيس فقط، بل يعني المعارضة والحزب الحاكم وجماعات الضغط..

د. محمد الظاهري

> الأدوات اللازمة لتنفيذ خارطة الطريق هذه مختلطة فيها المواقف وغير واضحة وغير محددة، وفي الحقيقة مازال النظام السابق مهيماً ومسيطرأ وخاصة أن رئيس الجمهورية ينتمي إلى حزب المؤتمر الشعبي العام ومتأثر جداً بقراراته..

الوزيرة/ جوهرة حمود



إن مطالبنا ومطالب كل القوى السياسية في عمران تتلخص في تغيير محافظ عمران محمد حسن دماج وتغيير مديري العموم والمديريات ورؤساء أقسام الشرطة في المحافظة، وجميعهم من حزب "الإصلاح" (التابع للإخوان) ومن جماعة حميد الأحمر، بأخرين مستقلين من المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، وعلى ضوء ذلك سيتم رفع الحشود وسينتهي الاحتقان،

علي البختي

إن الدول التي لن تنزع سلاح المليشيات ستنزح لانه لا توجد إدارة رشيدة لهذا البلد ولم يعد الرئيس الحاكم بأمره، ورئيس الوزراء نانم في البيت .
الحمامي: محمد ناجي علاو



بعد عزل قطر

«الإخوان».. إلى أين يجرون اليمن؟!



لا يزال اخوان اليمن يعيشون داخل قمقم، وغير مستعدين لاستيعاب المتغيرات التي تشهدها المنطقة.. والتحول في خارطة التحالفات السياسية العربية..

فإذا كانت قطر أصبحت تعاني من عزلة عربية ودولية بسبب دعمها للإخوان مالياً وتسخير بلادها لإيواء بعض قياداتهم.. إضافة إلى منحهم أكاديمية «التغريير» ومنبراً للقراضوي وقناة «الجزيرة» أيضاً.. فكيف سيكون الحال بالنسبة لليمن خصوصاً وجماعة الإخوان لديهم عشرات المعسكرات التي تدرب عناصرها على مختلف الأسلحة.. إضافة إلى تجنيدهم أكثر من 200 ألف شخص في الجيش والأمن.. معظمهم من المتطرفين.. خلافاً لآخونة معظم أجهزة الدولة..؟ زد على ذلك أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب يتخذ من اليمن ملاذاً آمناً له..!!

لا وقت للمناكفة أو اللعب بورقة الإرهاب.. أو تغيير الألقعة أو المراهنة على الكذب والتضليل.. لأن كل شيء قد بات واضحاً للدخل والخارج..

وعلى إخوان اليمن أن يدركوا أن الحديث عن خصوصيات كل دولة أو استقلال القرار السياسي لهذا البلد أو ذلك وأنه لا يجوز التدخل في شؤونه الداخلية سيكون رهاناً غير مجدٍ أمام تحالف واسع على مستوى المنطقة والعالم لمواجهة الإرهاب ولحفظ الأمن والسلم الدوليين..

إن مصر والسعودية والإمارات وغيرها أصبحت في حالة حرب ضد الإخوان.. وجاء ترشح المشير عبدالفتاح السيسي للرئاسة المصرية كرسالة تؤكد أن لا مهادنة مع هذه الجماعة في هذه الحرب ولا بد من أن تُحسم المعركة ضد الإخوان على مستوى دول المنطقة..

هذه المتغيرات تأتي في الوقت الذي نجد فيه

الإخوان في اليمن يقفون متحدين ليس لإرادة الشعب اليمني فقط وإنما ضد هذا التحالف العربي الجديد الذي أصبح يقود مستقبل دول المنطقة وتزعّمه مصر والسعودية..

وعندما يظل الإخوان في اليمن يسبحون ضد التيار ونجدهم يعيدون ترديد شعارات 2011م ويتحدثون عن ثورة وعن..... وعن..... ويجاهرون بالرحف إلى غرف النوم كما أعلن الأسبوع قبل الماضي الخطيب الإخواني المتطرف الحميري.. فهذا يعني

أنهم يسرون إلى الهاوية..

إخوان اليمن لا يفكرون بحلول تنقذ البلاد وتجنبها الوقوع في نفس المأزق القطري، بل نجدهم وبغياء سياسي يتمادون في غيهم ويدفعون الشعب اليمني للثورة ضدهم كما فعل الشعب المصري..

صحيح أن بإمكان الإخوان أن يمارسوا العنف والفوضى.. لكن لن يوقفوا عجلة التغيير فهم لم ولن يكونوا بناءً مستقبلياً.. لأنهم أصبحوا جزءاً من الماضي..

تركيا من كاتم الصوت إلى طباعة البطائق الانتخابية

التحرك التركي المشبوه على أكثر من جانب في اليمن بدأ من صفقات المسدسات الكاتمة للصوت والمزقة للأرواح، مروراً بالتحرك المريب للسفير إلى مأرب ومحاولة الدخول مع قيادات أخوانية في مؤامرة تستهدف ضرب مشروع الغاز الاستراتيجي، إلى المنطقة الحرة في عدن إلى التجهيزات المدرسية، الخ..

لكن يظل الأخطر من كل ذلك أن تسعى اطراف سياسية يمنية وتستغل نفوذها وتستقدم شركة تركية لتصنيع بطاقات التصويت الإلكتروني للانتخابات والاستفتاء على الدستور اليمني الجديد .



مراقبون يحذرون من سيناريو لتزوير بطائق الانتخابات والاستفتاء لصالح الإخوان

بين اللجنة العليا للانتخابات ونظيرتها التركية في مجال بناء القدرات والبرامج الانتخابية المختلفة. وأكد رئيس اللجنة العليا للانتخابات على ضرورة عقد اجتماع مشترك يضم الفنيين والمهندسين في قطاع الشئون الفنية في اللجنة ووفد شركة هافلزن التركية وذلك للاطلاع على التكنولوجيا والبرامج والأنظمة المستخدمة في العمل الانتخابي في تركيا، وعلى ضوء ذلك يتم تحديد احتياجات اللجنة بما يصب في خدمة العملية الانتخابية.. إلى ذلك تحدث السفير التركي وأسهب في الخبر وبالأخير أعرب عن استعداد تركيا لدعم اللجنة في مجال تدريب الكوادر وتأهيل القدرات وكذا مشاركة اللجنة بالخبرات التركية التي تمتد لما يقارب من 30 مرحلة انتخابية شهدتها تركيا. من جانبه قدم نائب مدير عام شركة هافلزن التركية شرحاً موجزاً عن عمل الشركة في مجال أنظمة الانتخابات والتصويت الإلكتروني والدور الكبير الذي تلعبه ضمن منظومة الحكومة الإلكترونية.

مؤكد أن شركة هافلزن التركية قد طورت نظاماً يسهل إدارة العملية الانتخابية ما قبل وبعد الانتخابات.

هذا وأشار رئيس قطاع الإعلام القاضي عبدالمنعم الإرياني إلى أن وفداً من اللجنة قد زار مقر الشركة في تركيا وذلك في الـ14 من مايو 2013م واطلع على ما تنتجه الشركة من معدات الكترونية وأنظمة وبرمجيات مختلفة بما فيها أنظمة التسجيل، وكذا الإطلاع على نماذج من المعدات التي تنتجها الشركة بما فيها جهاز الاقتراع الإلكتروني والأنظمة المتطورة فيه.

ويتضح من الخبر المنشور أن لجنة الانتخابات ماضية في عقد صفقة مع الإتراك تشوبها الكثير من الشكوك والمخاوف، وبإمكان اللجنة أن تطرح كل شيء في مناقصات معلنة.. ولا ترهن بلادنا بدعم تركيا المقدر مائة مليون دولار.. لا تعرف لمن قدم..

شركة هافلزن تعمل في مجال تصنيع جهاز التصويت الإلكتروني الذي يسهم في إعلان نتائج الانتخابات في غضون ساعات. ولم يكتف الخبر بهذه التفاصيل بل لقد اقترح القاضي الحكيم تأسيس الشراكة والتعاون الثنائي

اليمن مقبلة على الكثير من الفعاليات تبدأ بالدقيد والتسجيل الإلكتروني ثم الاستفتاء على الدستور وكذا الانتخابات المقبلة، الأمر الذي يتطلب الاستفادة القصوى من التكنولوجيا التي تصب في خدمة العمل الانتخابي خاصة وأن تركيا ممثلة

مع الشركات العاملة والمتخصصة في الجوانب الانتخابية..

وأشار رئيس اللجنة العليا للانتخابات إلى حاجة اللجنة إلى تأسيس علاقات من التعاون الثنائي مع اللجنة العليا للانتخابات في تركيا خاصة وأن

وبهذا الخصوص كشف مراقبون سياسيون لـ«الميثاق» عن وجود سيناريو يسعى التنظيم الدولي للإخوان وعبر فرعهم في اليمن مع تركيا إلى تنفيذه عبر لجنة الانتخابات اليمنية بعد أن فشلوا في تنفيذ أجندتهم عبر الخيارات الأخرى. وحذر المراقبون الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية من خطورة التعاقب مع الشركة التركية لتصنيع بطاقات التصويت الإلكتروني للانتخابات والاستفتاء على الدستور الجديد، حتى لا يتم تكرار فضيحة المطابع الأميرية في مصر التي زورت بطائق الانتخابات لصالح الإخوان وتحديدأ بطائق انتخابية استخدمت لصالح الرئيس المخلوع مرسي. وطالب المراقبون لجنة الانتخابات بإخضاع بطائق طباعة بطائق التصويت الإلكتروني وغيرها لمناقصات عامة وأن تتنافس شركات دولية على تنفيذ المواصفات التي تُقر من قبل لجنة الانتخابات..

الجدير بالذكر ان وكالة سبأ الرسمية كانت قد نشرت خبراً موسعاً وترويجياً الخميس الماضي عن لقاء رئيس اللجنة العليا للانتخابات القاضي محمد حسين الحكيم ومعه نائب اللجنة القاضي خميس سالم الديني، السفير التركي بصنعاء وكذا وفد شركة هافلزن التركية المتخصصة في الصناعة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية..

وجاء في الخبر: أشاد القاضي الحكيم بجهود الحكومة التركية في دعم المرحلة الانتقالية في اليمن وعلى الدعم المادي المقدم خلال مرحلة التحضير للسجل الانتخابي الإلكتروني، وكذا مد جسور التواصل مع الجانب التركي خاصة